في اجتماع المجلس الأعلى للتخطيط الاقتصادي

عرنوس: تركيز الإنفاق للتوسع بالإنتاج الزراعي وإعادة تشغيل الإنشاءات المتوقفة

رعد لـ«الوطن»: خطة الوزارة الوصول إلى ١٠٠ بئر هذا العام مع تأمين تشغيلها بالطاقة الشمسية في كل المحافظات

هناء غانم

استعرض مجلس الوزراء خلال اجتماع المجلس الأعلى للتخطيط الاقتصادي والاجتماعي خطة عمل الحكومة في مجال الإنفاق الاستثماري والصعوبات التي تعترض تنفيذ بعض المشروعات وذلك خلال الاجتماع الذي عقد أمس برئاسة حسين عرنوس رئيس مجلس الوزراء.

رئيس الحكومة دعا إلى ضرورة تتبع ومراجعة واقع الإنفاق الاستثماري والجاري في جميع الوزارات والمؤسسات والجهات العامة وذلك خلال النصف الأول من العام ٢٠٢٢. ويأتي الاجتماع في إطار التحضير لانعقاد المجلس الأعلى للتخطيط الاقتصادي والاجتماعي الخاص بإعداد ومناقشة موازنة العام القادم ٢٠٢٣، وضرورة التعامل بمرونة مع بنود الخطة الاستثمارية للعام الجاري بما يتناسب مع المستجدات وخطط الحكومة في المرحلة القادمة، وناقش الإجراءات الواجب اتخاذها لزيادة نسب التنفيذ، والاستفادة من كامل الاعتمادات المرصودة في الموازنة الاستثمارية لهذا الهدف.

والأهم - حسب عرنوس - التركيز على المشروعات ذات المردودية الاقتصادية الكبيرة بما يسهم في تعزيز الإنتاج وتحسين الخدمات.. كما تم تأكيد ضرورة اعتماد إنفاق محدد وفق أهداف موضوعة بدقة تشمل المشروعات المراد إنجازها في الخطة الاستثمارية والتركيز على المشروعات ذات المردودية الاقتصادية الكبيرة التي تنعكس بشكل مباشر على الواقع الراهن وتسهم في تعزيز التنمية الاقتصادية المجتمعية.

كما أكد المهندس عرنوس على تذليل أي عقبات أمام تنفيذ المشروعات المقرة في الموازنة وترتيب أولويات تنفيذها لناحية الأكثر جدوى اقتصادية بما يسهم في تعزيز الإنتاج وتحسين الخدمات، كذلك زيادة الاعتمادات للمشروعات التي يمكن وضعها بالإنتاج وتنعكس إيجاباً وبشكل مباشر على الاقتصاد الوطني مع مواصلة السعي وبذل كل الجهود لتعزيز برامج ومشروعات الخطط التنموية ودوران العجلة الإنتاجية وطرح مشروعات جديدة ودعم الاستثمار، وأهمية المرونة في تعديل بعض الخطط بهدف مواجهة المتغيرات الاقتصادية على الصعيد العالمي، مؤكداً ضرورة توسيع دور الشركات الوطنية في التنقيب وأعمال الحفر والاستكشاف عن المشتقات النفطية.

رئيس مجلس الوزراء شدد خلال الاجتماع على ضرورة تركيز الإنفاق خلال النصف الثاني من العام الجاري في التوسع بالإنتاج الزراعي بشقيه النباتي والحيواني والإنتاج الصناعي وإدخال المزيد من المنشآت المتوقفة في الخدمة والإنتاج الفعلي واستكمال إنجاز مشروعات الري الحكومية وتحويلها إلى منظومة الري الحديث بما يحقق مردوداً إنتاجياً أكبر إضافة إلى زيادة مساحة الأراضي المستصلحة للزراعة وتشجيع الاستثمار في مختلف القطاعات، واستكمال تنفيذ المشروعات ذات الأهمية الإستراتيجية كمحطة حلب الحرارية ومحطة الرستين في اللاذقية.

> ٧٢ بالمئة من الإنفاق على الكهرباء والمياه والخدمات

وخلال الاجتماع قدم وزير المالية الدكتور كنان ياغي عرضاً لواقع إنفاق الوزارات على المشاريع خلال النصف الأول من العام الجاري (٢٠٢٢)، والإنفاق على الدعم الاجتماعي في قطاعات المعونة الاجتماعية، صندوق الإنتاج الزراعي، الدقيق التمويني، المشتقات النفطية، المواد الأساسية، صندوق التخفيف من آثار الجفاف والتحوّل إلى الري الحديث، إضافة إلى أسباب التعديل على اعتمادات أبواب الموازنة، نظراً لصدور عدد من الصكوك التشريعية الخاصة بتحسين أوضاع العاملين في الدولة.

وفي السياق ذاته قدم رئيس هيئة التخطيط والتعاون الدولي الدكتور فادي الخليل عرضاً حول نسبة تنفيذ الإنفاق الاستثماري حتى نهاية النصف الأول من عام ٢٠٢٢ من إجمالي اعتمادات الموازنة الاستثمارية، بما فيها زيادة رؤوس الأموال ومشاريع لجنة إعادة الإعمار موضحاً أن توزع الإنفاق الاستثماري حسب القطاعات من إجمالي الإنفاق لنهاية النصف الأول من العام ٢٠٢٢ تركز ٧٢ بالمئة منه في قطاعات الخدمات والكهرباء والمياه.

وخلال الاجتماع تقرر إضافة اعتمادات استثمارية لعدد من الوزارات لإنجاز واستكمال تنفيذ مشروعات خدمية وتنموية اطلع المجلس الأعلى للتخطيط الاقتصادي والاجتماعي على طلبات الوزارات المتعلقة بإضافة اعتمادات إلى الاعتمادات الاستثمارية لتمويل وتنفيذ مشاريع جديدة ذات طابع تنموي أو لتمويل مشاريع مدرجة بالخطط الاستثمارية، وأصبحت نسب تنفيذها متقدمة واستنفدت الاعتمادات المخصصة لها، حيث وافق المجلس على إضافة اعتمادات لوزارات الإدارة المحلية والبيئة والتعليم العالي والكهرباء والموارد المائية والصحة والثقافة والتنمية الإدارية والزراعة والنقل والتربية لإنجاز واستكمال عدد من المشروعات الخدمية والتنموية والصحية والتعليمية ذات الأولوية.

وفي تصريح لـ«الوطن» قال وزير الموارد المائية الدكتور تمام رعد: إن نسب تنفيذ الخطة الاستثمارية في وزارة الموارد المائية عام ٢٠٢٢ بلغت لغاية نهاية الشهر السادس ٦٢ بالمئة بالنسبة للإنجاز المادي و٥٠ بالمئة بالنسبة للإنجاز المالي.

وأضاف الوزير رعد: إنه تمت إضافة اعتمادات لاستكمال تنفيذ بعض المشاريع المباشر بها والتي تحتاج إلى اعتمادات إضافية لاستكمالها أصولاً ومن هذه المشاريع تمت إضافة مليار و٧٠٠ مليون ليرة لاستكمال تجهيز مبنى وزارة الموارد المائية في حرستا ليوضع في الخدمة قبل نهاية هذا العام، كما تمت إضافة مبلغ ٧٠٠ مليون ليرة للهيئة العامة للموارد المائية لاستكمال مشروع آبار المكرمة في محافظة السويداء ومبلغ ٦٠٠ مليون للمؤسسة العامة لمياه الشرب والصرف الصحي في السويداء لدعم بعض المشاريع الموجودة فيها وإصلاح بعض الصهاريج المتوقفة، كذلك تمت إضافة مبلغ ٥٠٠ مليون ليرة لمؤسسة مياه دمشق لاستكمال بعض المشاريع التي باشرت بها والتي نفذت اعتماداتها لهذا العام.

وأضاف في حديثه لـ«الوطن»: لدينا مشاريع عديدة يتم العمل عليها منها تأمين طاقة بديلة للعمل عليها لعدد من الآبار على مستوى محافظة حماة إضافة إلى محطة ضخ التوينة بمبلغ لا يقل عن ١,٧٠٠ مليار وهناك مشاريع تم تدشينها مؤخراً ومن المتوقع أن تدخل بالخدمة بداية العام القادم، مؤكداً أن خطة الوزارة الوصول إلى ١٠٠ بئر هذا العام مع تامين طاقة شمسية لها في كل المحافظات.

التجارة الداخلية تسمح بربح ٣٠ بالمئة نصفها للمستورد والنصف الثاني لتاجر المفرق

جمعية حماية المستهلك لـ«الوطن»: نسب الربح في السوق تصل لـ١٠٠ بالمئة والكثير من هذه المستلزمات مغشوشة وغير مطابقة للمواصفات

عبد الهادي شباط

أخضعت وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك نسب الأرباح المسموح به لمبيع مستلزمات الطاقة البديلة للقرار /١٢٠١/ لعام ٢٠٢١ ليكون بموجبه هامش الربح لهذه المستلزمات ١٥ بالمئة للمستورد وتاجر الجملة و١٥ بالمئة لبائع المفرق.

كما بين القرار أنه على كل مستوردي الطاقة البديلة التقدم إلى وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك (مديرية الأسعار) بوثائق تكاليف استيرادهم لتتم دراسة التكلفة الحقيقية ضمن لجنة التسعير المركزية وإصدار الصك السعري الناظم مركزياً من مديرية الأسعار ولكل حلقات الوساطة التجارية وذلك قبل طرحها بالأسواق على أن تتم عملية التسعير خلال أسبوع عمل ابتداءً من تاريخ تسجيل الوثائق المطلوبة في ديوان مديرية الأسعار.

وفوضت الوزارة بموجب القرار مديريات التجارة الداخلية وحماية المستهلك في المحافظات بتحديد بدل تركيب أجهزة الطاقة البديلة من خلال لجنة فنية تشكل لهذه الغاية وأنه على باعة المفرق الإعلان عن أسعار البيع النهائية للمستهلك وفق القرارات الناظمة لذلك وأيضاً على كل المتعاملين بمستلزمات الطاقة البديلة من مستوردين وتجار جملة ونصف جملة وموزعين تداول الفواتير النظامية وفق أحكام القرارات الناظمة مع ذكر الصفة التجارية للبيع ويتحمل بائع المفرق المسؤولية الكاملة في حال عدم احتفاظه بالفاتورة المقدمة من المستورد ويتم الإعلان عن بطاقة البيان والالتزام بالمواصفة القياسية السورية تحت طائلة تنظيم الضبط اللازم بحق المخالف عملاً بأحكام القوانين الناظمة لذلك على أن يخضع مخالفو أحكام هذا القرار للعقوبات المنصوص عليها في المرسوم التشريعي رقم /٨/ لعام ٢٠٢١.

وفي تصريح لـ«الوطن» اعتبر رئيس جمعية حماية المستهلك عبدالعزيز المعقالي أن معظم الباعة في السوق لا يلتزمون بهوامش الأرباح التي تحددها وزارة التجارة الداخلية ومديرياتها في المحافظات مقدراً هوامش الربح التي يتقاضاها باعة مستلزمات الطاقات البديلة (ألواح -بطاريات- انفيرتارات) بأنها تصل لـ١٠٠ بالمئة ولابد من التشدد في التعامل معهم وتكثيف الرقابة على مبيع هذه المستلزمات التي ارتفع الطلب عليها كثيراً أمام تراجع توافر الكهرباء وارتفاع ساعات التقنين.

كما بين أن الكثير من هذه المستلزمات وخاصة البطاريات والألواح مغشوشة وغير مطابقة للمواصفات وخاصة ألواح الطاقة المتجددة التي لا تحتوي على نسب كافية من العزل.

وتوقع أن ترتفع حالات الشكاوى من المستهلكين خلال الأشهر المقبلة جراء ارتفاع عدد المواطنين الذين قاموا بتركيب منظومات للطاقة البديلة في منازلهم وخاصة أن معظم الكفالات التي يقدمها الباعة مدتها عام في حين يجب أن تصل مدة الكفالة لمثل هذه المستلزمات لنحو ٥ سنوات معتبراً أنه بعد أن باتت مخابر فحص هذه المستلزمات والتي تشرف عليها وزارة الكهرباء تتقاضى أجوراً ويجب أن تتحمل الوزارة وهذه المخابر أي حالة غش في مستلزمات منظومات الطاقات البديلة.

وفي وزارة الكهرباء كان قد توقع مدير في تصريح لـ«الوطن» أن يتم ضبط السوق خلال ٦ أشهر بعد منح الاعتمادية لمخبر خاص بريف دمشق (صحنايا) إضافة لمخبر خاص آخر وأنه مع بدء سحب العينات واختبارها بدء الكثير من الموردين بالتحرز والتحوط لعدم وقوعهم في المخالفات.

كما بين أن الاختبارات على اللواقط والبطاريات لن تقتصر فقط على التوريدات من الخارج وإنما سيكون هناك آلية عمل مع وزارة الصناعة تتيح اختبار اللواقط والبطاريات المنتجة محلياً بما يضمن التقيد بالمواصفات القياسية.

بلغت واردات الطيران المدني السوري حتى تاريخ ٢٠٢٢/٧/١ ما يزيد على ١٦ مليار ليرة سورية

مدير الطيران المدني: بدعم حكومي كامل استعدنا جاهزية مطاراتنا

محمود شاهين

كشف مدير عام الطيران المدني باسم منصور أنه وبسبب الحرب الظالمة على سورية بلغت الخسائر المحققة للطيران السوري نحو ٧٠ بالمئة من إجمالي عائدات العام ٢٠١٠ من الهبوط والإقلاع والعبور فوق الأجواء والبالغة نحو خمسين مليون دولار سنوياً.

وبيّن منصور أن الخسائر تجاوزت ما مقداره (٤٨٠ مليون دولار) خلال سنوات الحرب الظالمة ويضاف إليها الأضرار بسبب الاعتداءات الإرهابية والصهيونية على المطارات (٣٠٠ مليون دولار) (رادارات - أجهزة ملاحية- منشآت...).

وتابع قائلاً: إلا أننا وبدعم حكومي كامل استعدنا جاهزية مطاراتنا وفي حال عودة الحركة الجوية كما كانت لدينا واردات سنوية تزيد على ١٠٠ مليون دولار بلغت واردات الطيران المدني السوري حتى تاريخ ٢٠٢٢/٧/١ ما يزيد على ١٦ مليار ليرة سورية وهي تتطور باستمرار نتيجة تطوير المطارات وزيادة حركة الطيران المدني.

منصور أشار إلى أهمية قطاع النقل الجوي ضمن أنماط النقل المختلفة، منوهاً بأن المطارات هي إحدى بوابات سورية على العالم الخارجي وتسهل حركة المسافرين والمغتربين في التواصل بين بلدان إقامتهم وبلدهم الأم. كما أنها تسهل التجارة والصناعة والسياحة والتبادل بين الدول.

ولفت مدير الطيران المدني إلى أهمية مواقع سورية الجغرافي والذي يشكل موقع سورية عقدة ربط ما بين الشرق والغرب بالنسبة للطيران ويشكل عبور الأجواء السورية وفراً كبيراً لشركات الطيران المدني.

وأوضح منصور مدى تأثير العقوبات على القطاع لجهة صعوبة تأمين تجهيزات ملاحية تسهل مرور الطائرات في الأجواء وحركة الإقلاع والهبوط في المطارات السورية لكن بفضل عمل كوادرنا من مهندسين وفنيين تمت إعادة تأهيل معظم هذه المحطات التي تضررت بفعل الإرهاب أو بفعل الاعتداءات الصهيونية المتكررة، ومنع العبور فوق الأجواء السورية، وتوقف العمل لشركات الطيران المدني إلى المطارات السورية.

وأضاف: لاشك بأن العقوبات الظالمة أثرت على قطاع النقل الجوي كما أثرت على كل مرافق الحياة وهذه العقوبات المخالفة للقوانين العالمية التي تمنع التعرض للطيران المدني.

منوها بأن كوادرنا استطاعت تجاوز آثار الحرب والمحافظة على التشغيل:

I.L.S-V.H.F- N.D.B- D.V.O.R

تم بجهود كوادرنا الفنية إعادة معظم التجهيزات الملاحية للعمل قريباً إعادة تأهيل منظومات الرادار التي تضررت بفعل الاعتداءات الصهيونية، كما وتم وضع بدائل فنية وحلول تقنية وإجرائية في الملاحة الجوية للعمل ريثما يتم تأمين رادار بديل.

وبيّن مدير عام الطيران المدني أنه تعمل حالياً شركات وطنية (السورية للطيران- أجنحة الشام) عبر مطارات دمشق- حلب-القامشلي. وتربط دمشق بيروت- القاهرة- بغداد- النجف- أربيل- موسكو- طهران- الدوحة- عُمان- الكويت- الإمارات (أبو ظبي- دبي- الشارقة)- الخرطوم- يريفان- أربيل، وأضاف: وتعمل لدينا شركات أجنبية (فلاي بغداد العراقية- الباكستانية)، بالنسبة للعبور (ميدل إيست اللبنانية- العراقية- الإيرانية- الليبية- الأردنية).

> في حال عودة الحركة الجوية وارداتنا سنوياً تزيد على 100 مليون دولار

تطوير

وقال منصور: نرحب بأي شكوى تصلنا إن كانت مباشرة من المواطنين عبر أي جهة عاملة في المطار أو عبر مكتب ضباط المطار أو أي شكوى تنشر لأن قناعتنا بأن المواطن وكما قال السيد الرئيس هو بوصلتنا بالعمل.

رغم وجود بعض الحملات التي تدار من مواقع خارجية هدفها الإساءة لأي شيء إيجابي في بلدنا ورغم الصعوبات التي نعاني منها والإمكانات وظروف الحرب إلا أننا رغم ذلك كنا من أوائل الدول التي أعادت الحركة الجوية في ظل ظروف كورونا واتخذنا جميع الإجراءات اللازمة للوقاية من كورونا وقمنا بإعادة تأهيل وتجهيز مطاراتنا وبدعم حكومي كامل، وطواقم العمل في جميع الجهات يعملون للمحافظة على جاهزية وخدمة المسافرين والطائرات وإذا حدث تصرف خاص فهو تصرف فردي يقمع فوراً ولا يسمح به من أي جهة كانت.

وتابع قائلاً رؤيتنا القادمة في مجال تطوير قطاع النقل الجوي: الاستمرار بتطوير المطارات عبر تطوير المنشآت والتجهيزات بما يخدم المسافرين والطائرات، وإحداث مهابط جديدة في مطاري (حلب-اللاذقية) ويتم حالياً تطوير مهبط دمشق الدولي، وتطوير الاتفاقيات للنقل الجوي مع جميع الدول (أرمينيا- العراق- عُمان)، وفتح المجال وتسهيل العودة لكل الشركات الراغبة بالعمل عبر المطارات أو عبر الأجواء السورية، إضافة للسعي الدائم والتواصل مع منظمة الطيران المدني العالمية (ICAO) لفتح الأجواء السورية مجدداً.

تجهيزات

وأكد منصور وجود دعم حكومي كامل لتطوير المطارات ضمن الإمكانات التي تتوافر حيث يتم العمل كما ذكرنا على تطوير المهابط، والتجهيزات الملاحية، والرادارات، وكذلك تطوير صالات الركاب (إكساءات- أسقف مستعارة- الكابوند- دورات المياه- الأدراج الكهربائية- لوحات الدلالة) وكل ما يسهل حركة المسافرين. وفي دمشق (إكساء المهبط- إكساءات الصالة- تنظيم الترانزيت- مقاعد المسافرين- أسقف مستعارة...)، أما في حلب فقد تمت (إعادة تأهيل المطارات بشكل كامل بعد تحرير مدينة حلب ومحيطها)، وفي القامشلي: (تجهيز صالة الركاب وصيانتها كخطوة أولى ولاحقاً دراسة إحداث صالة جديدة في المنطقة الشمالية الشرقية)، وفي دير الزور: نعمل مع الجهات المختصة على إدراج خطة لإعادة تأهيل المطار رغم أننا بدأنا بتجهيز بعض المساعدات الملاحية (N. D. B).

التجهيزات

وبيّن مدير الطيران المدني أنه تم التوقيع مع جهات صديقة بتزويد المطارات السورية بمنظومات رادارية سيتم تركيبها قريباً تغطي الأجواء السورية مجدداً. منظومات (A. D. S. P) مربوطة مع الأقمار الصناعية. صيانة تجهيزات منظومات (D. V. O. R). منظومات برقيات الطيران المدني. سيتم تركيبها خلال الأشهر القادمة بعد تصديق العقود الخاصة بها.

وفي مطار القامشلي: تعمل (أجنحة الشام والسورية والقوى الجوية).

وختم مدير الطيران المدني كلامه موجهاً كلمة للمواطنين: نعمل على أن يكون سفر المواطنين وقدومهم عبر المطارات السورية ميسراً وسهلاً ومن دون أي صعوبات ونسعى لتذليل أي صعوبات تحصل وقمع أي ظاهرة مسيئة ونرحب بأي شكوى يتقدم بها الأخوة المواطنين عبر مكتب ضباط المطار أو أرقام الشكاوى الموزعة بالمطار ونسعى للعمل بروح الفريق الواحد.